الفلسطينيين على اعتبار «فلسطين جزءاً من سوريا العربية»، إذ لم يحدث، قط، أن انفصلت عنها في أي وقت من الأوقات، ونحن مرتبطون بها بروابط قومية ودينية ولغوية وطبيعية واقتصادية وجغرافية». (ص ٨٢)، كما في مقررات المؤتمر الفلسطيني الأول (من ٢٧/١/١٩١٩ ـ ٩/٢/١٩١٩) التي كشفت عن بروز التيار الوطني الذي يركز على «فلسطين الفلسطينية»، دون ان يغفل عن الدور الذي لعبته بريطانيا في هذا الصدد. فالدكتور سخنيني يرى ان هذا الاتجاه كان، في جانب منه، «نتيجة للضغوط البريطانية التي كانت تستهدف فصل فلسطين عن سوريا وتقرير مصيرها منفردة ضمن سياستها الصهيونية». (ص ٨٣). وكان، في جانبه الآخر، «مؤشراً الى تفكير بعض وجهاء المدن في فلسطين الذين رأوا ان مصالحهم ستتعزز بوجود دولة أو حكومة منفصلة تهيئ لهم تبوُّء المناصب العليا فيها ..» ويؤكد صحة هذا الرأي ان ابرز دعاة الانفصال الفلسطيني... كانوا من اثرياء فلسطين .. بينما كان دعاة سوريا الجنوبية من الشبان الموالين لفكرة الوحدة العربية». (الصفحة نفسها).

ان المفصل الرئيس في تكريس فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة كان طرح مشروعات التقسيم في العامين ١٩٢٧ ـ ١٩٣٨، للمرة الأولى. فرداً على هذه المشروعات وضعت الهيئة العربية العليا تصوراتها لحل القضية، على أساس «انهاء الانتداب البريطاني وتبديله بمعاهدة مماثلة للمعاهدة البريطانية ـ العراقية والمعاهدة البريطانية ـ المصرية والمعاهدة الفرنسية ـ السورية، بموجبها تنشأ في فلسطين دولة ذات سيادة». (ص ١٠٦). وجاء ذلك تتويجاً للمستجدات التي طرأت منذ المؤتمر الفلسطيني الأول «والتي وجد الفلسطينيون انفسهم حيالها «كياناً منفصلاً» عن سوريا، التي اقيمت فيها هي ايضاً كيانات عدة مختلفة، وقد رسمت حدود هذا «الكيان المنفصل» قسراً وعين امتداده الجغرافي، وبالتالي هويته السكانية، بغير مشيئة سكانه». (الصفحة نفسها).

وبدءاً من هذا المفصل فإن كافة المشاريع، سواء الفلسطينية او العربية أو الدولية او الصهيونية، تمحورت حول الاتجاهات التالية.

أولاً: دولة عربية مستقلة.

ثانياً: دولتان: احداهما عربية والأخرى يهودية.

ثالثاً: دولة يهودية على ان تنضم الاجزاء العربية من فلسطين (تختلف حدودها باختلاف المشاريع) الى إمارة شرق الأردن، أو المملكة الأردنية الهاشمية لاحقاً.

ورغم أن الاتجاه الأخير كان الأقل تداولاً، الا انه الاتجاه الذي سارت اليه التطورات التالية، خاصة بعد قرار التقسيم في العام ١٩٤٧ الذي قبلته الحركة الصهيونية فأقامت مؤسسات دولتها استناداً اليه، ورفضه الفلسطينيون والعرب فلم يحققوا بإقامة اي هيكل إداري لكياتهم، الأمر الذي سهل، فيما بعد، ضم الضفة الغربية الى الأردن، وبقاء قطاع غزة تحت الادارة المصرية.

ولم تستطع حكومة عموم فلسطين ان تغيّر الوضع، خاصة وانها وجدت نفسها «وسط اجواء ترفض وجودها من حيث المبدأ، من جانب، وتقبل هذا الوجود قبولاً رمزياً، من الجانب الآخر، دون تمكينها من ان يكون لها القرار والممارسة في شأن السيادة، وما يستتبعه هذا الشأن من واجبات وحقوق». (ص ٢٢٨).

وحتى قبل اعلان الحكومة رسمياً، بعث الملك عبدالله برقية الى الأمين العام لجامعة الدول العربية، يبلغه فيها «اننا لن نتساهل لأي تكييف او تشكيل في اماكن امان الحكومة الاردنية». (ص ٢٢٠). وفي القطاع «استمر الوضع على ما هو عليه مع انشاء حكومة عموم فلسطين، التي اعترفت بها الحكومة المصرية دون أن يكون لهذا الاعتراف اثر في تغيير الوضع الاداري، والسياسي كذلك، للمناطق الفلسطينية تحت السيطرة العسكرية المصرية». (ص ٢٢٦).

وخلال هذا الصراع «لعبت الصهيونية دوراً اساسياً... فهي بجانب ما قدمته من تفسيرات «نظرية وتاريخية» لاطراف الصراع الدولي في هذا التنافس، عملت ايضاً لحسابها الخاص في تعيين هذا الامتداد (الجغرافي لفلسطين) لما يلبي اهدافها، او جزءاً منها، بقدر ما يتاح لها ذلك في ظل الصراع». (ص ١٢).

والحقيقة ان اي عرض لكتاب «فلسطين الدولة...» يظل قاصراً عن نقل الاهمية التي تميزه، إذ يكمن